إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـد الدولـــي

بيان صحفي رقم 07/137
للنشر الفوري
21 يونيو، 2007

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان السيد رودريغو دي راتو مدير عام صندوق النقد الدولي
بشأن قرار المجلس التنفيذي بالموافقة على إطار جديد لرقابة الصندوق

أصدر السيد رودريغو دي راتو، مدير عام صندوق النقد الدولي، البيان التالي اليوم في واشنطن، العاصمة، حيث قال:

"أرحب بقرار المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الذي يقضي بتزويد البلدان الأعضاء في الصندوق بإطار قانوني جديد للرقابة الثنائية، على النحو الذي نستخدمه في رصد وتقييم اقتصادات بلداننا الأعضاء."

إن التغيير الذي نقوم به حاليا هو أول تعديل جوهري لإطار الرقابة في الصندوق على مدار 30 عاما تقريبا، وهو أول بيان شامل للسياسة العامة يُعنى بالرقابة. ويأتي هذا القرار الجديد نتيجة اعتماد أفضل الممارسات الحالية في الرقابة على سياسات سعر الصرف والسياسات الاقتصادية المحلية في البلدان الأعضاء. ويؤكد القرار مجددا ضرورة تركيز أعمال الرقابة على صلاحيات الصندوق الأساسية، ألا وهي تشجيع الاستقرار الخارجي للبلدان الأعضاء، ويقدم الإرشادات الواضحة للبلدان الأعضاء حول كيفية إدارة سياسات سعر الصرف لديها وما هو مقبول وغير مقبول لدى المجتمع الدولي.

وإلى جانب المبادئ الثلاثة القائمة، والمعنية بالتلاعب في أسعار الصرف لأغراض معينة، وبالوقت والأسلوب المحبذين للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي، فإن هذا القرار يضيف مبدأ رابعا وهو: ضرورة تجنب البلدان الأعضاء لسياسات سعر الصرف التي يترتب عليها عدم الاستقرار الخارجي.

فلا تزال سياسات الرقابة في الصندوق قائمة على أساس الإطار المتفق عليه في عام 1977. وقد أبدت البلدان الأعضاء اعتقادها بأن الوقت قد حان لتحديث هذا النشاط الحيوي. وقد أصبح هذا التحديث ضروريا لأن قرار عام 1977 لا يعالج المستجدات التي شكلت أبرز التحديات لاستقرار النظام على مدار الثلاثين عاما الماضية. ونظرا لأن قرار عام 1977 يعكس الفترة التي شهدت صدوره، فقد انصب تركيزه على احتمالات التلاعب في سعر الصرف

لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات وتقلب أسعار الصرف على المدى القريب. وفي المقابل، كانت أبرز المشكلات المتعلقة بسعر الصرف منذ ذلك الوقت هي المتمثلة في الحفاظ على نظم ربط سعر الصرف المقوم بأكثر أو أقل من قيمته الحقيقية، لأسباب داخلية، ومؤخرا المشكلات المتمثلة في مواطن الضعف في الحساب الرأسمالي.

ويتمتع هذا القرار الجديد بدعم واسع النطاق، بما في ذلك من البلدان الصناعية ومن الاقتصادات الصاعدة ومن البلدان النامية. ولهذا الدعم الواسع مدلوله، فهو يوضح الشعور الكبير بأهمية الأسلوب المتبع في تعزيز رقابة الصندوق وبأهمية المسؤوليات التي يضطلع بها البلدان الأعضاء في غضون ذلك. ويمثل هذا القرار بشرى خير لبرنامج إصلاح صندوق النقد الدولي وهو بشرى خير لموضوع تعددية الأطراف. فالقرار الجديد سيكفل الحفاظ على المساواة في المعاملة بين أعضاء الصندوق، وهو العنصر المحوري في أي مؤسسة تعاونية. وسوف يساعدنا هذا التقدم أيضا في المضي قدما نحو تنفيذ العناصر الأخرى في برنامج الصندوق الإصلاحي، حتى يتسنى لنا مساعدة جميع البلدان الأعضاء على مواجهة تحديات العولمة في القرن الحادي والعشرين."